كتاب المراسيل

تصنيف الحافظ

أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي

٢٤٠-٣٢٧هـ ٨٥٤-٩٣٨م

بعناية

شكر الله بن نعمة الله قوجاني

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب المراسيل

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الاولى
١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م

مؤسسة الرسالة : شارع سورية - بناية صمدي وصالحة
هاتف : ٢٤١٦٩٢ - ٢٩٥٥٠١ - ص. ب. ١١٧٤٦٠ - برقيا : بيوشران

تمهيد

« المراسيل » هي الروايات التي انقطع إسنادها ، فرواها الرواة عمن لم يتلقوها عنهم مباشرة ، وهي نوع من أنواع الروايات المعللة ، وأحاديثها عند المحدثين ضعيفة لا يُحتج بها .

وهذا الكتاب « المراسيل » للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي المتوفي سنة (٣٢٧) هـ والذي أقوم بنشره للمرة الأولى نشرة علمية ، محققة ومدروسة ؛ تراجم لأولئك الرواة « المرسلون » من مختلف الطبقات ، وهو كتاب فريد في بابه ، بيّن المصنف فيه ، أحكام الإرسال وآراء الحفاظ فيه ، وميز ما سمع الرواة من شيوخهم مما لم يسمعوه منهم وما رووه من الكتب عما تلقوه من أصحابها ، وقد بلغت تراجم الكتاب أكثر من (٤٩٢) ويقارب عدد نصوصه الألف ، نجد فيه الشيء الكثير والمهم مما لا نجده في مصنفات المصنف الأخرى ، وهو بهذا يعد مكملاً ممتازاً لمجموعة المصنف القيمة في نقد الرواة خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة ، وهي : « الجرح والتعديل » ، « تقدمة المعرفة » ، « خطأ البخاري في تاريخه » ، و « علل الحديث » .

ومع أن هذا الكتاب سبق وأن نُشر مرتان من قبل ، إلاّ أن كثرة الأخطاء والنقص الحاصل في المطبوعة – كما سأبين – تبرر إعادة تحقيقه ونشره من

جديد . وقد كانت أولى تلك النشرتين في الهند في حيدرآباد موطن النسخة المخطوطة التي كانت عماد النشر وذلك قبل أكثر من خمسين سنة (نشر في سنة ١٣٤١ هـ) ، ونسخه في عداد النوادر ، ولم يتيسر لي الاطلاع عليها . وكانت الطبعة الثانية ببغداد ، وما هي في الحقيقة إلا إعادة طبع للنشرة السابقة ، وقد قام بها مشكوراً السيد صبحي البدري السامرائي قبل عشر سنين (١٩٦٧م) وقد اطلعت على هذه الطبعة ، وهي طبعة ناقصة ، فيها تصحيفات وأخطاء كثيرة مطبعية وغير مطبعية تغض من شأن الكتاب .

وأما نشرتنا هذه فهي تختلف عن سابقيتها اختلافاً كبيراً بينا من حيث التحقيق والدراسة والإخراج ، وهي معتمدة على نسخة خطية أخرى أقدم من النسخة السالفة ، وهذه النسخة أصل جيد مضبوط يصلح الاعتماد عليه وحده للنشر ، وهي منسوخة في الشام في بداية القرن السابع الهجري بخط الحافظ ابن الإنماطي ، نسخها عن نسخة قديمة تعود إلى القرن الرابع الهجري ، وفي هذه النسخة زيادة عشر تراجم وما يقرب من مائة نص على النسخة المطبوعة

ولقد استنفدت جهدي في تصحيح النص والعناية به ، ولم آلو في ذلك ، فقابلت النسختين الخطية والمطبوعة ، ورجعت إلى أمهات المصدر وعلى الخصوص مؤلفات المصنف ابن أبي حاتم نفسه ، فذكرت الاختلافات في الحواشي ، مع شيء من التوضيح لبعض غوامض الكتاب ، ولم أكثر من ذلك ، لأن موضوع الكتاب « خاص » ولا يقبل عليه إلاّ المهتمون بالدراسات الحديثية ، ومن لهم اطلاع في الحديث . ورأيت من المفيد أن أضع أرقاماً متسلسلة للتراجم ، وكذلك رقمت النصوص بأرقام متسلسلة أخرى حتى تسهل الاستفادة المرجوة من نصوصه بأيسر طريق .

ثم أني كتبت مقدمة موجزة عرّفت فيها بالمصنف ، ومصنفه هذا من حيث الموضوع والشكل (مخطوطه ومطبوعه) وبينت المنهج الذي اتبعته في

تحقيق النص ، أرجو أن تكون كافية في إعطاء صورة واضحة لما أسلفت من اقتضاب أو تلميح أو إشارة .

وفي هذا المقام لا بد لي من تقديم أجزل الشكر وأطيب الثناء وأخلصه لكل من ساهم في إخراج هذه الطبعة من الكتاب إلى عالم النشر. وهم ليسوا بحاجة إلى أن أذكر أسماءهم .

والحمد لله رب العالمين

شكرالله قوجاني
(طهران)

مقدّمة

(١)

التعريف بالمصنف [١]

هو أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود ابن مهران التميمي ولاءً الحنظلي الرازي .

وفي تحديد نسبته : « الحنظلي » خلاف ، هل هو نسبة إلى قبيلة ؟ أم هو نسبة إلى اسم مكان ؛ وهو درب حنظلة بالري ؟

ولد أبو محمد في مدينة الري سنة (٢٤٠ هـ) ، وعاش سبعاً وثمانين سنة حيث وافاه الأجل المحتوم فيها في المحرم سنة (٣٢٧ هـ) .

نشأ ابن أبي حاتم في محيط يعنى بالحديث النبوي الشريف عناية فائقة ، فمدينة الري كانت يومذاك إحدى الحواضر الإسلامية التي لها مركز علمي رفيع ، نبغ فيها علماء ومحدثون كبار .

وأما أسرته فلها عناية خاصة بهذا الفرع الجليل من العلوم الشرعية فقد كان أبوه وعمه وأخوال أبيه كلهم محدثون .

وأبوه هو الحافظ الناقد الجوال أبو حاتم محمد بن إدريس ، وقد ولد في سنة ١٩٥ هـ ونشأ في أسرة علمية ، وقد كان خالاه إسماعيل ومحمد ابنا يزيد

---

(١) اعتمدت في كتابة هذه الترجمة الموجزة على كتاب المصنف « تقدمة المعرفة » فقد ترجم فيه لأبيه ولأبي زرعة ترجمة جيدة ، وعلى : « تذكرة الحفاظ » للذهبي و « طبقات الشافعية الكبرى » للسبكي . وقد فقدت ترجمة ابن ابي حاتم من المطبوع من تاريخ بغداد .

ابن داود محدثين ، وكذلك كان ابن خاله أحمد بن إسماعيل ، وقد ترجم لهم ابن أبي حاتم في كتابه « الجرح والتعديل » .

بدأ أبو حاتم في طلب الحديث سنة (٢٠٩) هـ وسنّه (١٤) سنة ثم بدأ رحلة واسعة إلى الأقطار الإسلامية لطلب العلم ، وهو دون العشرين ، استمرت سنين عديدة ، إذ خرج من الري في سنة (٢١٤هـ) إلى الكوفة ومنها إلى الحج ثم طوّف بين الحواضر والعواصم والثغور ما بين الكوفة وبغداد والبصرة ، والحجاز والشام ومصر سبع سنين متواصلة ، رجع بعدها إلى بلده — الري — في سنة (٢٢١هـ) حيث استقر ينظم معلوماته ، ويرتب أموره استعداداً لرحلات أخرى ، فقام برحلة ثانية وثالثة ، وحج أربع مرات (في السنوات : ٢١٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ، ٢٥٥ هـ) . ثم أنه ولد له ابنه عبد الرحمن في سنة (٢٤٠هـ) فاعتنى به ومهد له البروز والتفوق والصدارة في علم الحديث .

وبعد حياة شاقة قضى أبو حاتم أكثرها بين الكتب والكتب والتطواف على المشايخ ، ثم الرواية والتدريس ، حتى أصبح إماماً مبرزاً في الحديث والرجال ، توفي سنة (٢٧٧ هـ) في شعبان عن اثنتين وثمانين عاماً .

ولم يصل إلينا أي كتاب من كتب أبي حاتم ، ولكننا لا نكاد ننظر في أية صفحة من صفحات مصنفات ابنه إلاّ وجدنا له رأياً أو رواية .

وكان عم أبي محمد ، إبراهيم بن إدريس محدثاً أيضاً إلاّ أن الرواية لم تنتشر عنه وقد ترجم له ابن أخيه في « الجرح والتعديل » .

وأما ابن خال أبي المصنف فهو لا يقل أثراً فيه من أبيه ، وهو الحافظ الناقد أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن داود بن فروخ القرشي مولاهم وقد نشأ أبو زرعة مع ابن خاله أبي حاتم في تلك الأسرة العلمية التي أشرنا

إليها ، فضلاً عن أن والد أبي زرعة نفسه كان محدثاً، عنى بابنه فكان يصحبه إلى مجالس العلماء .

وقد كان تاريخ مولد أبي زرعة سنة(٢٠٠هـ) وعاش أربعاً وستين سنة حتى توفي سنة (٢٦٤ هـ) .

رحل أبو زرعة في طلب الحديث رحلات عدة مع أبي حاتم سوية ً ومنفردً في مختلف البلدان الإسلامية ، وعندما وصل إلى دمشق في رحلته الأولى وهو شاب أعجب الدمشقيون به فكنوه بأبي زرعة تيمناً بصاحبهم أبي زرعة الدمشقي عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري [1] .

وعندما دخل بغداد وجالس الإمام أحمد بن حنبل وأكثر من مذاكرته آثر الإمام أحمد مذاكرته على أداء النوافل فلم يصل مدة بقاء أبي زرعة معه إلاّ الفرائض .

وقد قضى أبو زرعة حياته — كصاحبه أبي حاتم — في الرحلة في طلب العلم وكتابة الحديث والرواية والتدريس ونشر السنّة ، وله من الكتب الباقية : « مسند الشاميين » وتوجد منه أجزاء في مكتبات استنبول ، وكتاب « الضعفاء » في مكتبة كوبريلي ، وآراوه في الحديث الرجال مبثوثة في كتب أبي محمد .

* * *

في ذلك المحيط نشأ عبد الرحمن ، وقد بدأ به أبوه بأصل الإسلام «القرآن

---

(١) انظر مقدمة كتاب «التاريخ» لأبي زرعة الدمشقي بتحقيق كاتب هذه السطور ، وهو اطروحة قدمها الى جامعة بغداد (كلية الآداب) ونال بها درجة الماجستير في التاريخ الاسلامي والكتاب معد للطبع على نفقة مجمع اللغة العربية بدمشق .

الكريم » فلم يدعه يطلب الحديث حتى قرأ القرآن على الفضل بن شاذان ، ثم رحل به في سنة (٢٥٥ هـ) وهو في دور البلوغ .

ثم أنه رحل بنفسه منذ سنة (٢٦٢هـ) في حياة والده فطاف على مشايخ بغداد والكوفة والبصرة والحجاز والشام ومصر وغيرها من الحواضر والثغور الإسلامية ،

فجمع في رحلاته تلك علماً جماً ثم جمع إلى ذلك عالم أبيه وأبي زرعة ، حتى أصبح إماماً مبرزاً في نقد الحديث والرجال ، وقد قضى حياته التي تجاوزت الثمانين عاماً ، في التعليم والتصنيف والرواية والعبادة والزهد.

مؤلفاته :

ألف ابن أبي حاتم كتباً كثيرة في مختلف ضروب العلوم الشرعية ، وان كان أكثرها في الحديث والرجال ، وقد وصفه معظم الذين ترجموا له بكثرة التصانيف ، حتى أن الحافظ أبا يعلى الخليلي قال : « . . . كان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال ، صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين . . . » .

فيما يأتي أقدم قائمة بمصنفات ابن أبي حاتم ، وهي محاولة لاستيعاب عناوين كتبه كافة ، على أن الادعاء بأنها شاملة مستقصاة لكل كتب المصنف مجازفة تجانب الخلق العلمي ، ولتسهيل الأمر على القارىء ، قسمت هذه المصنفات إلى ثلاثة أقسام ، وهي : مصنفاته المطبوعة ، ثم المخطوطة ، فالمفقودة ، وقد انتظمها رقم متسلسل واحد ، ورتبتها في كل من هذه الأقسام على حروف الألف باء ، وهذه هي :

أ — مصنفاته المطبوعة :

١ — آداب الشافعي ومناقبه :

طبع في مصر ، بالقاهرة سنة ١٣٧٢ هـ — ١٩٥٣ م بتحقيق الأستاذ الشيخ عبد الغني عبد الخالق .

٢ ــ كتاب بيان خطأ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه :

طبع في الهند سنة ١٩٦١ م بمطبعة دائرة المعارف العثمانية ، بحيدرآباد الدكن ، بتحقيق المرحوم عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ،

وقد أعيد طبعه ثانية بالأوفست مع « كتاب الكنى » للبخاري ، وألحقا بكتاب « التاريخ الكبير » للبخاري ، مكونان معاً الجزء التاسع من « التاريخ » .

٣ ــ تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل :

وهو مقدمة علمية لكتاب الجرح والتعديل ، ولكنه كتاب مستقل بذاته ، وقد طبع في الهند بمطبعة دائرة المعارف العثمانية سنة ١٣٧١ هـ ــ ١٩٥٢ م بعد المباشرة بطبع كتاب « الجرح والتعديل » وبتحقيق المرحوم اليماني أيضاً . ثم أعيد طبعه بالأوفست ، مع كتاب « الجرح والتعديل » فأصبحا يكونان معاً تسعة أجزاء .

٤ ــ كتاب الجرح والتعديل :

طبع في الهند ، طبعته الدائرة أيضاً ، وقد بدأ في طبعه سنة ١٣٦٠ هـ وانتهى منه في سنة ١٣٧٣ هـ في أربعة أجزاء ، كل جزء في قسمين كبيرين ، بتحقيق المعلمي ، وقد أعيد طبعه كما أشرت في الكلام على الكتاب السابق (رقم ٣) .

٥ ــ علل الحديث :

طبع بمصر ، بالقاهرة سنة ١٣٤٣ هـ بالمطبعة السلفية ، وبتحقيق السيد محب الدين الخطيب في مجلدين ، وقد أعيد طبعه بالأوفست قريباً ، وهو جدير بأن يعاد تحقيقه .

٦ – كتاب « المراسيل » :

وهذا الكتاب أول ما طبع من كتب ابن أبي حاتم ، يليه كتاب « العلل »، وقد طبع في الهند في حيدر آباد سنة ١٣٤١ هـ ، ثم أعيد طبعه ببغداد سنة ١٩٦٧م بعناية السيد صبحي السامرائي معتمداً عن الطبعة السابقة ، وسأفرد له في هذه المقدمة مكاناً خاصاً .

ب – كتبه المخطوطة (التي لم تنشر) :

٧ – أصل السنة واعتقاد الدين .

وتوجد منه نسخة في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم (مجموع ١١) وانظر الكتاب الآتي برقم (١٤) .

٨ – التفسير :

وهو تفسير كبير فيما وصفه من ترجم للمصنف ، وأبلغ وصف له هو ما ذكره الحافظ المفسر والمؤرخ ابن كثير في ترجمته للمصنف من تاريخه « البداية والنهاية » (١) فقال : « . . . وله التفسير الحافل الذي اشتمل على النقل الكامل الذي يربو فيه على تفسير ابن جرير الطبري ، وغيره من المفسرين إلى زماننا هذا. » وتفسير الطبري مطبوع معروف متداول ، فتأمل !

وتوجد أجزاء ، من هذا التفسير مخطوطة في بعض مكتبات العالم وجدت منها ما يلي :

١ – الجزء الأول : وتوجد منه نسختان ، واحدة منها في دار الكتب الظاهرية ، برقم (٧٣١٧) وهي ناقصة ، انظر وصفها في فهرس مخطوطات علوم القرآن في الظاهرية الذي جمعه الدكتور عزة حسن .

والثانية في دار الكتب المصرية وهي برقم (تفسير – ١٥) .

٢ ــ الجزء الثاني : ويوجد في استنبول ، في مكتبة أيا صوفيا برقم (١٧٥) وهذه المكتبة (أو الخزانة) ملحقة بالمكتبة السليمانية بتلك المدينة ، وقد اطلعت على هذه النسخة .

٣ ــ الجزء السابع : ويوجد في دار الكتب المصرية أيضاً برقم (تفسير ١٥)

٩ ــ حديثه :

مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم (مجموع ٤١) .

١٠ ــ زهد الثمانية من التابعين :

ويوجد في دار الكتب الظاهرية برقم (مجموع ـ ١١) .

ج ــ مصنفاته المفقودة ، (لعل الإيام تكشف عنها في خزائن الكتب الكثيرة المجهولة أو التي لم تفهرس بعد) :

١١ ــ الرد على الجهمية :

ذكره ابن أبي يعلى الفراء في « طبقات الحنابلة » ونقل منه ، وذكره كذلك الذهبي في « تذكرة الحفاظ » وابن شاكر الكتبي في « فوات الوفيات » بعنوان : « الرد على الجهمية » والسبكي في « طبقات الشافعية الكبرى » .

١١ب ــ الرد على الجهمية :

ذكر ابن شاكر الكتبي ، كما أسلفت في الكلام على الكتاب السابق رقم (١١) .

١٢ ــ الزهد :

ذكره ابن شاكر الكتبي والسبكي ، وانظر الكتاب رقم (١٠) في مجموعة « المصنفات المخطوطة » لعله هو ؟

١٣ – كتاب السنة :

ذكره ابن أبي يعلى ، وانظر الكتاب رقم (٧) أعلاه في مجموعة الكتب الخطية ، لعله هو ؟

١٤ – فضائل أحمد :

ذكره ابن أبي يعلى في « طبقاته » .

١٥ – فوائد الرازيين :

ذكره السبكي في طبقاته وابن شاكر الكتبي بعنوان : « فوائد الزائرين » فهل هما كتاب واحد أم اثنان ؟

١٥ ب – فوائد الزائرين :

ذكره الكتبي كما أشرت في الكلام على الكتاب السابق (٥) .

١٦ – الفوائد الكبير :

ذكره ابن شاكر الكتبي والسبكي .

١٧ – الكنى :

ذكره ابن شاكر الكتبي والسبكي .

وهذا الكتاب في ظني ، هو ما في المجلد الأخير من كتاب « الجرح والتعديل » فإن قسماً كبيراً منه في « الكنى » .

١٨ – المسند :

ذكره السبكي ، ووصفه يحيى ابن مندة بأنه في ألف جزء .

١٩ – مناقب الشافعي :

ذكره السبكي ، ونقل منه ، ويبدو لي أنه هو الكتاب المطبوع بعنوان ، « آداب الشافعي ومناقبه » المشار إليه فيما مضى برقم (٥) .

(٢)

المرسل لغة واصطلاحاً :

جاء أصل كلمة « مرسل » من « رَسَل » ، فيقال : أرسل ، يرسل إرسالاً فهو مرسل ، وجمعه : مرسلات ومراسيل .

وأرسل الشيء ، أطلقه ، ولم يقيده ، فكأن الراوي حين يروي عمن لم يلقه أرسل الرواية ؛ ولم يقيدها به ، وبهذا المعنى يفهم قول الزهري حين أتى الشام في أواخر القرن الأول الهجري مخاطباً محدثيها : مالي لا أرى لأحاديثكم خطم ولا أزمة ! ؟

أما الإرسال في مصطلح الحديث فإن تعريفه وتحديده غير متفق عليه بين المحدثين أنفسهم . وأكثرهم يطلق لفظ « المرسل » على الحديث الذي لا يذكر فيه التابعي — يخصص بعضهم التابعي الكبير — اسم الصحابي ، ويرفع الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من دون واسطته .

ولكن صنيع اثنين من كبار المحدثين المتقدمين يرد ذلك ، وهما :

أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٠٢ — ٢٧٥ هـ) صاحب « السنن » ثالث كتب الحديث الستة المعتبرة عند أهل السنّة .

وأبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (٢٤٩ — ٣٢٧ هـ) صاحب « الجرح والتعديل » .

فقد ألف كل من هذين العالمين الكبيرين كتاباً في « المراسيل » ، ذكرا فيهما كل من روى عمن لم يلقه ، تابعي كان أم من الاتباع .

وقد كان ابن أبي حاتم الرازي أكثر وضوحاً في ذلك، إذ ذاك أن كتابه في تراجم « المرسلين » بينما كان كتاب أبي داود أكثر اهتماماً في تصنيف الأحاديث المرسلة ، مع ذكر أسانيدها ، وبذلك دخل — في صنعيهما — الحديث المدلس والمنقطع والمُعْضل في نطاق الحديث المرسل .

فقد ترجم ابن أبي حاتم في كتابه « المراسيل » لصغار الصحابة الذين ولدوا في أخريات حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وللمخضرمين وكبار التابعين ، وأواسطهم وصغارهم ، وأتباع التابعين ، وهلم جرّا ولم يكن للمعاصرة فيه رأيه أي اعتبار .

وبما سبق يمكننا أن نضع تعريفاً جامعاً للحديث للمرسل ، فيكون : كل رواية انقطع إسنادها ، فسقط منه راوٍ أو أكثر ، في أي موضع كان من السند؛ في أوله أو وسطه .

* * *

وأما دواعي الإرسال وأسبابه ، أي عدم التقيد بذكر الرواية المسندة المتصلة إلى صاحب القول فهي :

التساهل في التصريح بالتلقي المباشر بسبب قرب العهد بالرسول صلى الله عليه وسلم وصدق الرواة وأمانتهم وتوثقهم بعضهم من بعض ، ويدخل في هذا روايات صغار الصحابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم كابن عباس وابن عمر وأنس وابن الزبير . . . وغيرهم .

ومنها : التساهل في تحديد صيغ الرواية في عهد التابعين بسبب عدم وجود قواعد ضابطة ثابتة واضحة في بيان أصول الرواية .

ومنها : التساهل في بيان الأسناد في عهد الصحابة وكبار التابعين ، وذلك

للورع والأمانة والصدق اللاتي كان يتخلق بها ذلك الجيل ، حتى أواخر القرن الأول الهجري حيث وجب الالتزام بالأسناد لفشو الكذب وكثرة الوضع .

ومنها: التساهل في استعمال صيغ الرواية في عهد التابعين وعدم التفريق بين : (عن ، أن ، قال . . . وغيرها) وذلك لعدم وجود قواعد محددة واضحة في طرق الرواية .

ومنها : التدليس وإصرار بعض الرواة على الرواية عمن لم يلقوهم إما افتخاراً بالرواية وإما مكابرة بسبب ضعف الرواة .

ومنها : الرواية من الصحف . فقد كثرت الصحف والأجزاء في عهد التابعين فكان بعض المحدثين من التابعين — وحتى الصحابة — يكتب بعضهم إلى بعض بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتروى عنهم وان لم يلق بعضهم البعض الآخر . وكذلك نجد بعض الرواة يرثون وآخرون ينسخون أو يشترون صحفاً أو كتباً لمحدثين أحياء أو متوفون ، فيروون أحاديثهم من تلك الصحف من غير أن يسمعوها منهم .

ومنها : اشتباه ووهم بعض الرواة في روايتهم الأحاديث المسندةفيسقطون — بسبب قلة حفظهم أو ضعفه — بعض الرواة من الأسانيد .

هذه أهم دواعي الإرسال ، ولكل مما أسلفت ذكره أمثلة في هذا الكتاب .

* * *

وأما حجية الحديث المرسل ، فقد كان أكثر المحدثين والفقهاء في القرنين الأول والثاني للهجرة يحتجون به ، لما ذكرنا من عدم وجود ، قواعد ضابطة

واضحة لأصول الرواية ، حتى أواخر القرن الثاني الهجري حين ظهر الشافعي والقطان وغيرهما حيث ردا الحديث المرسل ولم يقبلاه على علاته .

ثم جاء ابن المديني وابن معين وأحمد والبخاري ومسلم وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيين وأبو داود . . . وغيرهم من كبار أهل الحديث فاتخذوا منه موقفاً صارماً ، وصرحوا برد الحديث المرسل وعدم الاحتجاج به ، وإنما يحتج بالاحاديث الصحاح المتصلة الأسناد من غير علة ولا شذوذ .

* * *

وقد صنفت في المرسل كتبٌ غير قليلة ، فُقد أكثرها ، ولكن — لحسن الحظ — بقي أهمها ، أقدم فيما يأتي قائمة بالعناوين التي استطعت جمعها فيما ألف في المرسل ، وقد رتبتها حسب القدم مع شيء من الكلام على كل واحد منها إذا لزم الأمر .

١ — كتاب المراسيل :

تصنيف الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٠٢ — ٢٧٥ هـ) وهو صاحب السنن » المعروف ، وقد طبع هذا الكتاب في القاهرة سنة (١٣١٠ هـ) بمطبعة التقدم بعناية الشيخ علي السني المغربي الطرابلسي ، وهي طبعة جيدة ، لولا أن ناشرها رحمه الله حذف الأسانيد واختصر بعض الروايات .

وعن هذه الطبعة قامت مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة بإعادة طبع الكتاب.

وقد اطلعت على نسخة جيدة من كتاب «المراسيل» هذا في استنبول ، كتبت في أواخر القرن الخامس الهجري ، فنسختها وقابلتها بأصلها ، أرجو أن يتيسر لي الوقت لتحقيقها وإعدادها للنشر .

٢ – كتاب المراسيل :

لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (٢٤٠ – ٣٢٧ هـ) وتوجد من هذا الكتاب نسختان خطيتان إحداهما في تركيا ، والثانية في الهند ، واعتماداً على النسخة الأخيرة طبع الكتاب في الهند في حيدرآباد سنة ١٣٤١ هـ ، وقد أعاد السيد صبحي البدري السامرائي نشر تلك الطبعة في بغداد سنة ١٩٦٧ م .

وهذه الطبعة ناقصة ومليئة بالأخطاء ، سيأتي الكلام في وصفها ونقدها في موضعه من هذه المقدمة .

٣ – التفصيل لمبهمات المراسيل :

للحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩١ – ٤٦٣ هـ) .

٤ – جامع التحصيل لأحكام المراسيل :

للحافظ العلائي ، صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي (٦٩٤ – ٧٦١ هـ) .

ويو جد من هذا الكتاب نسختان خطيتان جيدتان الأولى في بغداد في المكتبة القادرية برقم (٥٣) وقد كتبت في حياة مؤلفها وقوبلت عليه ، وعليها خطه بالإجازة .

والثانية في دمشق في دار الكتب الظاهرية برقم (حديث ٤٠٥) وقد اطلعت على النسختين كلتاهما ، وهو كتاب قيم ، جامع كعنوانه لكل ما يتعلق بالمراسيل ، جدير بالتحقيق والنشر .

٥ – تعليقات على الكتاب السابق– جامع التحصيل للعلائي– للحافظ العراقي زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين الكردي (٧٢٥ – ٨٠٦ هـ) .

٦ – تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل :

لابن العراقي ، أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ، (٧٦٢ – ٨٢٦ هـ) شيخ الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلا ني .

٧ – حواشي على كتاب جامع التحصيل للعلائي ، أيضاً للحافظ سبط ابن العجمي ، إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي (٧٥٣ – ٨٤١ هـ) .

٨ – ويمكننا أيضاً ذكر كتاب الحافظ المزي :

« تحفة الإشراف بمعرفة الأطرا ف » في هذا المجال ، فقد خصص المزي الجزء الأخير من كتابه هذا لأطراف الأحاديث المرسلة اعتماداً على كتاب أبي داود السالف الذكر .

والكتاب يطبع الآن في الهند ، في المكتبة القيمة في بومبي ، وقد رأيت منه خمسة أجزاء طبع آخرها سنة ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م وهذه الأجزاء الخمسة تمثل نصف الكتاب تقريباً ، وقد بدىء في نشره منذ سنة ١٣٨٦ هـ –١٩٦٦ م).

* * *

كتاب « المراسيل » :

بدأ المصنف كتابه بمقدمة في حكم الإرسال ، بعنوان : في الأسانيد المرسلة انها لا تثبت بها الحجة » (١) ذكر : في عدم قبول الإرسال نسبها – بالأسانيد – إلى يحيى

---

(١) كتاب المراسيل ، ص (٣) .

ابن إدريس الشافعي وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين وختمها برأي أبيه وأبي زرعة بأنه : « لا يحتج بالمراسيل ، ولا تقوم الحجة إلاّ بالأسانيد الصحاح المتصلة » وعلق المصنف على ذلك بقبول : « وكذا أقول أنا » [1] .

ثم وضع عنواناً آخر له مغزاه ، وهو : « باب : شرح المراسيل المروية عن النبي صل الله عليه وسلم ، وعن أصحابه، والتابعين ، ومن بعدهم » [2] ، وبدأ بذكر التراجم من الألف إلى الياء ، فبلغ عدد التراجم (٤٩٢) ترجمة لمختلف رواة الحديث ، كباره وصغاره ، حفاظه وضعفائه ، ثقاته وكذابيه بيّن فيه ما سمع أولئك الرواة مما لم يسمعوه، وما رووه من كتب غيرهم من غير أن يسمعوها وما تساهلوا فيه من ذكر الأسناد وغير ذلك مما سلف ذكره من دواعي الإرسال .

ولهذا الكتاب قيمة خاصة من بين كتب المصنف الأخرى التي ألفها في الحديث والرجال والتفسير والفقه ، فموضوعه ذا لون خاص فيه نقد من نوع خاص لم يميز فيه بين أحد من الرواة مهما بلغت منزلته العلمية ، وفيه الشيء الكثير الجيد مما لا نجده في كتبه الثلاثة أو الأربعة الأخرى المخصصة لتراجم رواة الحديث، وهي « تقدمة المعرفة » ، « الجرح والتعديل » ، « خطأ البخاري في تاريخه » ، وأخيراً « العلل الحديث » [3] .

فبينما نجد المؤلف في كتابه القيم « تقدمة المعرفة » يترجم لكبار حفاظ الحديث ونقاده ترجمات جيـــدة ذكر فيها بتوسع آراءهم في الحـــديث والرجال وحاول أن يستقصي ذلك ، نراه يلتزم فيها جانباً واحداً وهو جانب

كتاب المراسيل ، ص (٧) .
، المراسيل ، ص (٨) .
حمون للمصنف كتاب في « الكنى » وهو في ظني ليس كتابا
ادرج في الجزء الاخير من كتابه « الجرح والتعديل » .

«المنقبة» ، فهو لا يذكر فيه أيّ نقد لمن ترجم له فيه،وإن كان يذكر ذلك في موضع آخر من كتبه ، مما يفوت على القارىء المتخصص والمتتبع شيئاً غير قليل الأهمية من جوانب الترجمة .

وأما صنيع المؤلف في كتابه الآخر « الجرح والتعديل » فإن أكثر تراجمه مقتضبة والنقـــد الموجه إلى الرواة لا يتعدى كلمة أو كلمتين ، تعـــديلاً أو تجريماً وتوثيقاً أو تضعيفاً) .

وعند المقارنة بين التراجم المذكورة في الكتابين السالفين وبين التراجم المذكورة في كتاب « المراسيل » تتبين لنا القيمة العلمية لهذا الكتاب ، وهو بهذا يعتبر مكملاً ممتازاً لمجموعة المصنف السالفة في تراجم الرواة .

* * *

لقد بلغ عدد نصوص كتاب المراسيل نحو الألف نص، أسندها إلى أصحابها، اعتمد فيها على أقوال كبار الحفاظ والناقدين كشعبة ، والقطان وابن المديني ، وابن معين ، وأحمد ثم أبيه وأبي زرعة .

وأكثر من نصف نصوص الكتاب رواها المصنف عن أبيه وأبي زرعة ، فقد تجاوزت رواياته عن أبيه الأربعمائة نص ، بينما كان عدد رواياته عن أبي زرعة نصف هذا العدد تقريباً ، وهنا يجدر بي أن أشير إلى ملاحظة لاحظتها عند جردي لأسانيد المصنف في « المراسيل » وفي « الجرح والتعديل » أن أبا حاتم أكثر دقة في بيان أسانيده ومصادره من أبي زرعة ، فإن الأخير قلما يذكر أسانيده عند نقد الرواة ، فعلى سبيل المثال وجدت لأبي حاتم في هذا الكتاب أكثر من خمسة عشر نصاً أسندها إلى أصحابها بينما لم أجد لأبي زرعة رأياً مسنداً إلاّ في موضعين أو ثلاثة .

أما بقية نصوص الكتاب ، فقد روى عن أحمد أكثر من مائة نص أخذها بواسطة ابنه عبد الله (٤٥ نصاً) فالقزويني عن الأثرم عنه (٢٥ نصاً) وعن حرب الكرماني (٢١٤) نصاً وبواسطة ابن حمويه (١٢) نصاً وعن الهسنجاني (٧) نصوص وعن ابن الإمام أحمد الآخر ، صالح (٥) نصوص ، ونصوصاً أخرى متفرقة بواسطة إسحق بن منصور وإسماعيل بن أبي الحارث وغيرهما .

وقد بلغت رواياته عن ابن معين (٧٦) نصاً أخذ أكثرها بواسطة الدوري (٤٤) نصاً وبواسطة ابيه عن إسحق بن منصور (٢٥) نصاً ثم روايات أخرى متفرقة بواسطة أبيه ، وعبد الله بن أحمد ، ويعقوب عن الدارمي عنه .

وبلغت نصوصه التي رواها عن ابن المديني (٧٥) نصاً أخذها بواسطة ابن البراء (٤٤) نصاً وصالح بن أحمد (٢٨) نصاً ونصوصاً أخرى متفرقة وأكثر نصوص ابن المديني مسندة إلى القطان جاء أكثرها عن طريق صالح . وهناك نصوصاً أخرى متناثرة رواها عن طريق الفلاس بواسطة محمد بن شعيب ابن إبراهيم وحرب الكرماني . ونصوصاً لعبد الرحمن بن الحكم أخذها بواسطة محمد بن سعيد بن بلج .

* * *

بالرغم مما أسلفنا ذكره من قيمة الكتاب العلمية فإن أن هناك بعض المآخذ على هذا الكتاب ، وهي مآخذ لا تقلل من شأن الكتاب ، وقيمة العلمية .

وهذه المآخذ هي :

١ — إن المصنف لم يستقص ذكر الرواة المرسلون ، فهناك عدد غير قليل منهم ذكرهم في كتابه « الجرح والتعديل » وذكرته مصادره التي اعتمد

عليها في هذا الكتاب وكتبه الأخرى ولكنه لم يترجم لهم في هذا الكتاب وعلى سبيل المثال نجده لا يترجم للثوري بالرغم من أنه ذكر في المقدمة أن مراسليه غير مقبولة ، وكذلك لم يترجم لعمرو بن محمد الصنعاني ، وقد ذكره في كتابه أيضاً .

٢ – أن المصنف لم يستقص ذكر مراسيل المترجم كلها،ويذكر أحياناً نصوصاً تتعلق بالمترجم في غير موضعها .

٣ – إن هناك بعض التكرار في التراجم ، فنراه يترجم لأبي أمامة – مثلاً – في موضعين ، في باب الألف وفي باب الكنى .

٤ – إن كتابه على صغره لم يترتب ترتيباً دقيقاً ، وإنما جمع تراجم كل حرف في مكان واحد من غير مراعاة الترتيب ، مما يجعل في هذا بعض الصعوبة عند البحث عن بعض التراجم .

* * *

بقيت مسألتان تتعلق بهذا الموضوع لا بد من الإشارة إليها ولو باقتضاب ، وذلك لأني رأيت بعضهم يتوهم فيهما ، وهما :

إن المرسل غير مقبول ، وليس هو أصح من المسند ، وما ذكر أبو داود في كتابه « المراسيل » عقب بعض الأحاديث عبارة : أسند ولا يصح ، والمرسل أصح . انما يقصد به أن هذا النص أو الحديث أسند،ولكنه إسناده ليس بصحيح وإنما الصحيح أنه مرسل .

والثانية : إن الأحاديث المرسلة التي ذكرها المصنف ، وذكرها أبو داود في كتابيهما « المراسيل » لا يعني أن متونها ضعيفةإطلاقاً،إذ قد توجد لها أسانيد أخرى صحيحة جاءت عن غير الطريق الذي ذكراه في الكتابين .

(٣)

وصف النسخ الخطية والمطبوعة للكتاب :

أ ـ المخطوطات :

لكتاب « المراسيل » هذا نسختان خطيتان ، توجد الأولى ـ وهي الأقدم ـ في تركيا ، في مكتبة كوبريلي برقم (٤٠) .

وتوجد النسخة الثانية في الهند ، في المكتبة السعيدية برقم (٣٥٢) .

ب ـ المطبوعات :

طبع الكتاب مرتان ، الأولى في الهند ، في حيدر آباد سنة ١٣٤١ هـ اعتماداً على النسخة الهندية السالفة ، وعن هذه الطبعة أعاد السيد صبحي السامرائي نشر الكتاب في بغداد سنة ١٩٦٧ م [١] .

* * *

نقد المطبوعة :

أسلفت أن كتاب « المراسيل » طبع مرتان ، الأولى في الهند والثانية في بغداد ، ومن أسف أني لم أستطع الاطلاع على الطبعة الهندية حتى أصفها للقارىء ، وقد بحثت عنها في المكتبات الكبرى التي تيسر لي زيارتها في طهران والكويت واستنبول ودمشق . وأما الطبعة البغدادية فهي قريبة العهد ومتوفرة

---

(١) لم يذكر السيد صبحي السامرائي في مقدمة نشرته للكتاب عن الاصل او الاصول التي اعتمد عليها في النشر ، وكنت استرجمت ـ بدليل تاريخ نسخ الكتاب المذكور في آخره ـ انه اعتمد على الطبعة الهندية . وعندما التقيت بأخي في الله الاستاذ سعدي الهاشمي في القاهرة في اواخر سنة ١٩٧٦ م رجوته ان يسأل الناشر عن اصل نسخته المطبوعة ، فجاءني جوابه في مطلع عام ١٩٧٧ مؤيدا لظني بأنه اعتمد على الطبعة الهندية في النشر .

وأحوز منها أكثر من نسخة ، فيما وصف موجز مع نقد وتصحيح لأهم الأغلاط التي زخرت بها تلك المطبوعة .

تتكون النسخة المطبوعة من (١٧٢) صحيفة بضمنها المقدمة (١ — ٨) وفهرس التراجم (١٥٥ — ١٧٢) وحجم صحائفها من القطع المتوسط ، في كل صحيفة منها (١٦) سطراً .

وبما أنني كما ذكرت ، لم أطلع على النسخة المطبوعة في الهند ، فإني لا أدري مدى الدقة والأمانة في إعادة النشرة التي قام بها السيد السامرائي ، ذلك لأن المطبوعة البغدادية مليئة بالأخطاء ، من تصحيفات وتحريفات إضافه إلى الأخطاء المطبعية التي لا يسلم منها كتاب ، ومهما كانت المطبوعة الهندية خالية من التحقيق والتصحيح ، ومهما كانت مليئة بالأخطاء ، فإن ذلك لا يبرر للسيد السامرائي أن يعيد نشر الكتاب من دون أن ينبه إلى تلك الأخطاء وكان يكفيه الرجوع إلى كتاب المصنف « الجرح والتعديل » لتصحيح النص أقول ذلك ، مع أسف ، لأنه أمر غير متوقع من الناشر الذي تحوي مكتبته على عشرات — إن لم نقل المئات — من المخطوطات المصورة المتعلقة بالحديث والتراجم والتاريخ والسير ، مما هو غير متوفر لغيره من الباحثين .

فيما يلي أقدم قائمة بأهم الأخطاء الموجودة في المطبوعة البغدادية :

١ — ص (١١) : « . . . قلت ليحيى بن سعيد بن المسيب عن أبي بكر . . . »
الصواب : « قلت ليحيى بن سعيد : ابن المسيب . . . »

٢ — ص (١٥) : « قال علي بن المديني : إسماعيل بن أبي خالد رأى أبا رؤبة ولم يسمع منه . . . » .
الصواب : « . . . أى أنساً رؤيةً ولم يسمع منه » .

٣ — ص (١٦) : « . . . وعكرمة بن عمار قد وصل بين إسحق وأم سليم أشياء » .

الصواب : « وعكرمة بن عمار يُدخل بين إسحق وأم سليم أنساً » .

٤ — ص (٢١) : « حدثنا حماد بن الحسن بن عبد الله . . . » .
الصواب : « حدثنا حماد بن الحسن بن عنبسة . . . » .

٥ — ص (٥٥ و ٥٨ و ٦٠) : « عمرو بن عنبسة » .
الصواب : « عمرو بن عبسة » .

٦ — ص (٥٩) : « عمر بن عمرو الأحموسي » .
الصواب : « عمر بن عمرو بن عبد الأحموسي » .

٧ — ص (٥٩) : « . . . قال ما أرى أدخل بينهما مسروق . . . » .
الصواب : « قال : ما أدري ، ربما أدخل بينه وبينها . . . » .

٨ — ص (٦٣ و ١٥١) : « مسلم بن قتيبة » .
الصواب : « سلم بن قتيبة » .

٩ — ص (٦٤) : « معقل » .
الصواب : « معلى » وهو ابن خالد الرازي .

١٠ — ص (٨٥) : « قال : ابن أبي شيبة : الضرير . . » .
الصواب : « قال أبي : أبو شيبة الضرير . . » .

١١ — ص (٨٨) : « عبد الجبار بن العباس الشيباني » .
الصواب : « . . . الشبامي » .

١٢ — ص (٨٩) : « الحسن بن يحيى الحنيني » .
الصواب : « . . . الخشني » .

١٣ — ص (٩٣) : « سألت أبي عن حديث رواه جدي عن مطرف » .
الصواب : « . . . جرير عن مطرف » .

١٤ – ص (٩٤) : « محمد بن يشكر » .

الصواب : « محمد بن بشار » .

١٥ – ص (٩٤) : « عمرو بن أبي عمرو » .

الصواب : « عمرو بن شمر » .

١٦ – ص (١٠٨) : « . . . ثابت وحميد بن وثاب عن أبيه . . . » .

الصواب : « ثابت وحميد ، يرويان عن أبيه . . . » .

١٧ – ص (١٠٩) : « حكيم بن عفان » .

الصواب : « حكيم بن عقال » .

١٨ – ص (١١٦) : « قال نبئت إنما سمعها . . . » .

الصواب : « قال شعبة : إنما سمعها . . . » .

١٩ – ص (١١٨) : « حدثنا محمد بن حرب . . . » .

الصواب : « حدثنا محمد بن حمويه . . . » .

٢٠ – ص (١١٩) : « المنذر بن مخرمة » .

الصواب : « المسور بن مخرمة » .

٢١ – ص (١٢٠) : قا أبي محمد بن قيس بن الأشعث مؤذن لكنه عن عمر مرسل » .

الصواب : « . . . مؤذن لكندة . . . » .

٢٢٢ – ص (١٢١) : « مطرف بن خالد السختياني » وانظر كذلك ص١٣٢.

الصواب : « مطرف عن خالد السجستاني » .

٢٣ – ص (١٢٩) : « عتبة بن أبي سفيان » .

الصواب : « عنبسة بن أبي سفيان » .

٢٤ – ص (١٢٩) : « . . . ولا من أي قد سمعت أبي يقول . . . » .
الصواب : « . . . ولا من أبي ذر . سمعت أبي يقول . . . » .

٢٥ – ص (١٣٦) : « نبيه بن وهب الجحمي » .
الصواب : « . . . الحجبي » .

٢٦ – ص (١٤٦) : « يحيى بن أبي عمرو الشيباني » .
الصواب : « . . . السيباني » بالسين المهملة .

٢٧ – ص (١٥٠) : « . . . وهو عندي ثقة وأبو عثمان . . . » .
الصواب : « وهو عندي : بقية . . . » وهو ابن الوليد الحمصي .

٢٨ – ص (١٥٢) : « أبو الأشعث » .
الصواب : « أبو الأشهب » .

كانت تلك نماذج من الأخطاء التي تزخر بها المطبوعة البغدادية ، وهناك كثير غيرها ، من أخطاء في القراءة وتصحيف وتحريف وخطأ في الطباعة أشرت إليها كلها في الحواشي ، وقد أعرضت عن الإشارة إليها هنا لكي لا تطول هذه المقدمة الموجزة من جهة ، ولكي لا يساء الفهم من جهة أخرى ، إذ ليس القصد من إدراج هذه الأخطاء هنا الغض من شأن السيد صبحي السامرائي فإن له فضل السبق ، وانه مشكور على إعادة طبع الكتاب وتيسره للباحثين والمشتغلين بهذا العلم الشريف ، وإنما القصد والغرض من ذلك – علم الله – هو تبرير إعادة التحقيق وصرف المال والوقت والجهد في سبيل إعادة نشر الكتاب نشرة تليق به. وإني لا أزعم أن عملي كامل مستوف ، خال من الأخطاء ، ولكني بذلت جهدي وما في وسعي في تحقيق النص وتصحيحه ولم أقصر في ذلك على الرغم من تنقلي وعدم استقراري وقلة المصادر التي استطعت الاستعانة بها.

* * *

وصف النسخ الخطية :

١ — النسخة الهندية :

أسلفت أني لم يتيسر لي الاطلاع على النسخة الهندية ، لذا سأكتفي بنقل ما يتعلق بها ما جاء في فهرس مخطوطات المكتبة السعيدية [١] .

كتاب المراسيل ، لابن أبي حاتم ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد (٣٢٧هـ ٩٣٨ م) رقم (٣٥٧) حديث ، (٣٢) ورقة ، (٢٧ — ١٨,٥سم) تاريخ (٧٨٦ هـ — ١٣٨٤ م) .

٢ — النسخة التركية :

وأما نسخة مكتبة كوبريلي باستنبول فهي برقم (٤٠) ضمن مجموع عدد أوراقه (٢٥١) ورقة من القطع الكبير ، ويحوي هذا المجموع كتباً عدة ، كتبت في أوقات مختلفة ، ثم جمعت وجلدت في مجلد واحد ، وهذه الكتب هي :

١ — كتاب الإعجاز في القرآن العظيم لأبي بكر الباقلاني (ق ١ — ١٠٣) وتاريخ نسخة سلخ رجب سنة (٦٢٨ هـ) .

٢ — كتاب المراسيل ، كتابنا هذا (ق ١٠٥ — ١٣٢ هـ) .

٣ — كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث عن أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم وأبي حاتم محمد بن إدريس الرازيين ، مما سألهما عنه وجمعه وألفه أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار البرذعي

---

(١) The Sayeedia Library Hydarabad (A.P.) India A Catalogue Of Arabic Manuscripts, By Dr. Mohammad Ghouse. P. 158 .

الحـــافظ رحمه الله (ق ١٣٣ – ١٧١) وهو منسوخ في أواخر جمادى الآخرة سنة (٥١٨ هـ) وناسخه ناسخ كتاب المراسيل ، ابن الأنماطي نفسه .

٤ – الجزء الأول في ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقاة عند البخاري وسلم وذكراه في كتابيهما الصحيحين أو أحدهما ، تخريج الدارقطني على حروف المعجم (ق ١٧٢ – ٢٠٠) .

٥ – منتخب من كتاب معرفة الألقاب للشيرازي ، انتخاب ابن طاهر المقدسي (ق ٢٠١ – ٢١٧) .

٦ – فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم ، لأبي نعيم الأصبهاني (ق ٢١٨ – ٢٥١) .

* * *

يبدأ كتاب « المراسيل » من المجموع السابق من الورقة رقم (١٠٥) وينتهي بالورقة رقم (١٣٢) فعدة أوراق إذن (٢٨) ورقة وقد رقم الناسخ الكتاب الترقيم المعهود يومذاك ، فكتب في أعلى الورقة الثانية (١٠٦ آ) : « ثانية » ، وكتب على الورقة التي تليها (١٠٧ آ) : « ثالثة » ، وهلم جرا إلى الورقة (١١٨ آ) فكتب : «رابعة عشر» ، ثم كتب على ظهرها ووجه الورقة التي تليها (١١٩ آ) : « نصف » وبهذا يكون عدد الأوراق (٢٨) ورقة صحيحاً لا نقص فيه .

وقد كتب الناسخ على وجه الورقة الأولى (١٠٥ آ) عنوان الكتاب وسند روايته ، ثم كتبت بعض التملكات والبلاغات ، ونص (في عشرة أسطر) عن الدارقطني ، وأسماء بعض الكتب التي كانت فيما يبدو من ضمن المجموع وهي :

كتاب أغاليط البخاري (وهو في ظني الكتاب المنشور بعنوان : خطأ البخاري في تاريخه » لابن أبي حاتم الرازي ، وهو غير موجود في المجموع .

وكتاب الضعفاء والكذابين لأبي زرعة (وهو موجود في المجموع نفسه).

وكتاب أسماء التابعين الثقاة في الصحيحين للدارقطني (وهو موجود أيضاً في ذلك المجموع) .

وكتاب منتخب الألقاب ، (وهو موجود أيضاً) .

وقد ذكر الناسخ في آخر الكتاب أنه نسخه لنفسه بدمشق في ربيع الأول سنة عشر وستمائة (٦١٠) عن نسخة قديمة بخط محمد بن أحمد بن محمود كتبها عن الزعفراني ، وقد سمعها منه في شهور سنة تسع وستين وثلثمائة (٣٦٩ هـ) .

أشار الناسخ في حواشي المخطوطة إلى ذلك الأصل العتيق عدة مرات (ق ١٢٣ ب ، ق ١٢٥ ب ، ١٢٦ آ ، ١٣٠ ب . . .) ، وهذا يدل على المقابلة بالأصل وقد ذكر الناسخ ذلك في آخر الكتاب ، فقال :

« بلغ العرض بأصله فصح به كما فيه حرفاً بحرف » .

لقد كانت النسخة التي اعتمد عليها ابن الأنماطي مسندة ، ولكنه لم يحصل على الإجازة بروايتها ، وأسنادها منقطع ما بينه وبين تلك النسخة ، وقد روى تلك النسخة عن المصنف ابن أبي حاتم : أبو سعيد الحسين بن محمد الزعفراني المتوفي سنة (٣٦٩هـ) في السنة التي رويت عنه تلك النسخة ، وقد ترجم له الذهبي في « تذكرة الحفاظ » [١] وأبو نعيم الأصفهاني [٢] الذي وصفه بأنه كان بندار بلدهم في كثرة الأصول والحديث ، وقال : « وكان صاحب معرفة وإتقان ، صنف المسند والتفسير والشيوخ وأشياء . . . » .

---

(١) (٣ / ٩٥٦) رقم (٩٠١) .
(٢) اخبار اصفهان : (١/٢٨٣ ـ ٤ .)

ورواها عن الزعفراني أبو نزار محمد بن علي الشعراني ، ولم أعثر على ترجمته وعنه أبو جعفر أحمد بن جعفر الاصفهاني. وقد وجدت ترجمة في «أخبار أصفهان» [1] و «العبر» للذهبي [2] لأبي جعفر أحمد بن جعفر بن أحمد بن معبد السمسار الأصفهاني ، أحد شيوخ أبي نعيم ، وكانت وفاته سنة (٣٤٦ هـ) لا أحسبها له ، بسبب تاريخ الوفاة .

ولم أعثر على ترجمة محمد بن أحمد بن محمود .

واما ناسخ مخطوطتنا فهو الحافظ تقي الدين ابو طاهر اسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن المصري الشافعي ثم الدمشقي .

ولد في مصر سنة (٥٧٠ هـ) ونشأ بها وتفقه على علمائها وقرأ الادب وسمع الكثير ، ثم رحل الى الشام والعراق وغيرهما ، ودخل دمشق سنة (٥٩٣ هـ) ، فاستوطنها وتوفي فيها سنة (٦١٩ هـ) .

قال ابن النجار البغدادي : « وكانت له همة وافرة وجد واجتهاد ومعرفة كاملة وحفظ وفصاحة وفقه وسرعة فهم واقتدار على النظم والنثر وكان معدوم النظير في وقته » .

ترجم له الذهبي في « تذكرة الحفاظ » (٤/١٤٠٣ــ٠٥) و «العبر» (٥/٧٦) وابن العماد في « شذرات الذهب » (٥/٨٤) .

(٤)

منهج التحقيق :

كنت أول الأمر قد اقتنيت نسخة من كتاب المراسيل المطبوع ببغداد وقيدت عليه بعض الملاحظات والتصحيحات ، ثم قابلت المطبوعة على صورة

---

(١) (١/١٤٩ ــ ١٥٠) .
(٢) (٢/٢٧٠) .

للنسخة التركية المخطوطة ، وقيدت الاختلافات ، ثم نسخت الكتاب من جديد معتمداً نسخة استنبول أصلاً والمطبوعة فرعاً ، وذكرت الاختلافات في الحاشية ، ثم رأيت أن هناك كلمات لم تظهر في المصورة ، وأخرى لم يسهل قراءتها ، فسافرت إلى تركيا موطن النسخة الخطية ، وقمت بمقابلة نسختي على الأصل .

ومع أني اعتمدت نسخة استنبول أصلاً لمزياها التي تمتاز بها على المطبوعة، إذ فيها زيادات في التراجم والنصوص ، كما أنها أقدم من النسخة الهندية ، فضلاً عنها أنها بخط عالم ، اعتمدت أيضاً بعض القراءات والزيادات — وهي قليلة — الموجودة في المطبوعة ورجحتها على ما في المخطوطة ووضعتها في المتن وأشرت إلى ذلك كله .

هذا من جهة المقابلة بين النسختين ، أما مراجعة المصادر الضرورية للتحقيق فإني حرصت أشد الحرص على مقابلة الكتاب على كتب المصنف بالدرجة الأولى ، وعلى الأخص كتاب « الجرح والتعديل » و « تقدمة المعرفة » و « العلل وإن لم أستوف مراجعة الكتاب الأخير حقه .

ثم أني حرصت أيضاً على الرجوع إلى مصادر المصنف نفسه ، فتيسر لي الرجوع إلى كتاب « العلل ومعرفة الرجال » للإمام أحمد بن حنبل ، برواية ابنه عبد الله ، وقد طبع الجزء الأول منه ، وهو جزء ضخم ، ويمثل نصف الكتاب كما رجعت إلى كتاب « العلل » لعلي بن المديني ، وهو برواية ابن البراء أيضاً وأما روايات صالح بن أحمد عن ابن المديني فإن كتابه مفقود ، إلاّ أن كثيراً من نصوصه أوردها المصنف في « تقدمة المعرفة » و « الجرح والتعديل » . وأما كتاب الدوري عن يحيى بن معين فإنه لا يزال مخطوطاً ، والاستفادة من غير ميسورة .

وبالإضافة إلى ذلك رجعت إلى « تاريخ البخاري » و « تهذيب التهذيب » وكذلك إلى كتب اللغة لبيان الغريب من اللغة ،

ورقمت الآيات — وهي قليلة — ونسبتها إلى سورها ، وأما الأحاديث فإني تركتها على حالها ، فهي أحاديث مرسلة ، وحكمها معلوم مضت الإشارة إليه .

وكنت أود أن أشير إلى مواضع التراجم في ثلاثة كتب على الأقل ، وهي « تاريخ البخاري » ، « الجرح والتعديل » و « تهذيب التهذيب » إلاّ أني رأيت الحواشي قد كثرت ، وان الأمر طال علي ، فحذفتها ، وأبقيت ما لا بد منه .

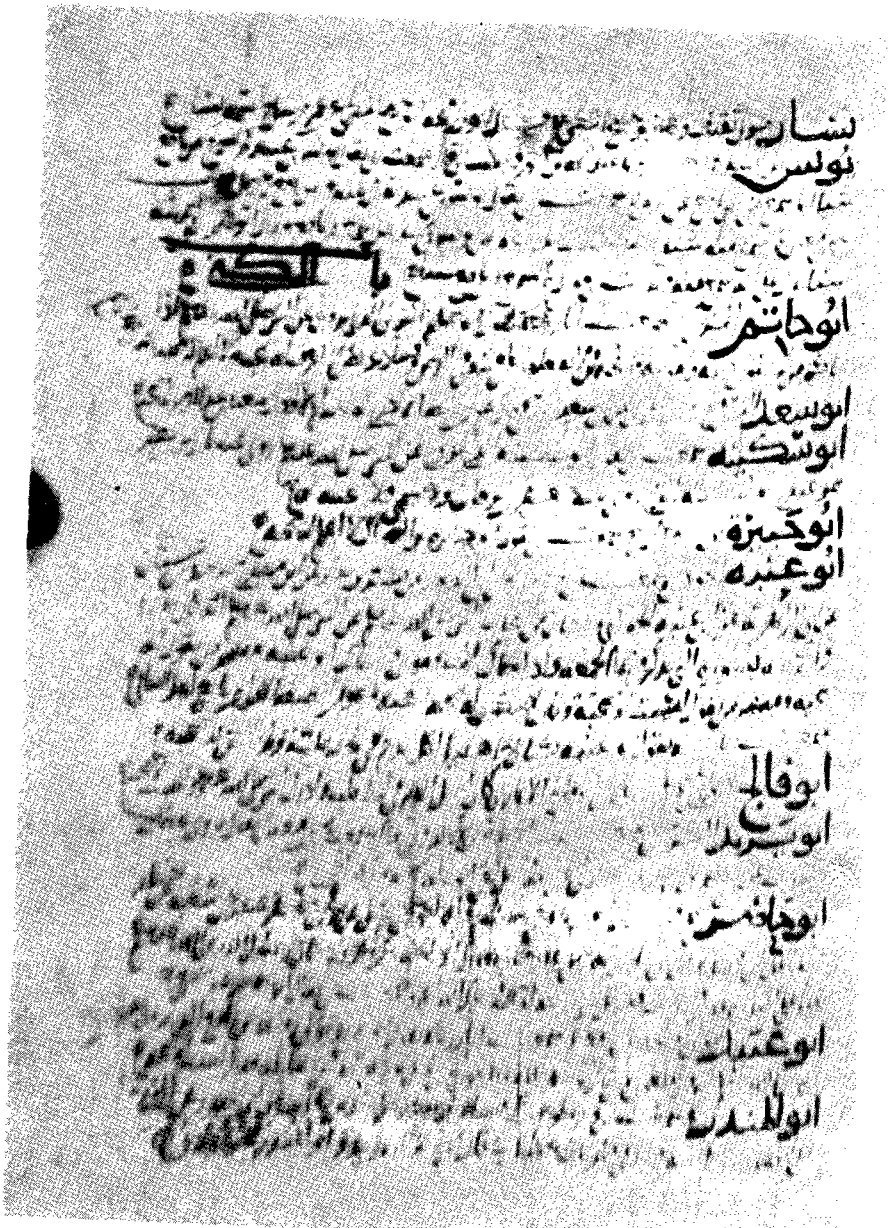
وقد قمت بترقيم التراجم بأرقام متسلسلة ، وكذلك رقمت النصوص بأرقام متسلسلة أخرى ، واستعملت علامات الترقيم الحديثة على نطاق واسع بحيث لا يحتاج القارىء إلى إعمال فكره كثيراً في فهم النص، وليس هناك اصطلاحات خاصة في منهج التحقيق ، إلاّ أني استعملت كلمة « أصل وأقصد به مخطوطة تركية ، و « أصلين » وأقصد به النسختين كلتاهما (أي المخطوطة والمطبوعة) وأما المختصرات فاستعملت « تاريخ البخاري » للتاريخ الكبير ، و « العلل » للمصنف ، لعلل الحديث ، و « العلل » للإمام أحمد لكتاب « العلل ومعرفة الرجال »، و « التهذيب » لتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، وأما « التقدمة » فهي تقدمة المعرفة لكتاب « الجرح والتعديل » للمصنف نفسه .

وأخيراً ألحق بهذه المقدمة نماذج من صفحات النسخة الخطية التركية التي كانت عماد النص .

* * *






نسا
نونس
ابو حاتم
ابو سعد
ابو سكينه
ابو حسنه
ابو عبده
ابو فال
ابو سرند
ابو حاتم
ابو عبدالله
ابو الندى